

1-تعريفات:

في هذه الشروط والأحكام، يكون للألفاظ والتعبيرات التالية المعاني المقابلة لها ما لم يدل السياق على خلاف ذلك:

"الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للبنك الأهلي المتحد (ش.م.ك.ع)" يقصد بها الخدمات المصرفية المقدمة عبر الإنترنت التي يوفرها البنك لعملائه من حين لآخر من خلال موقع البنك المخصص لذلك على شبكة الإنترنت .

"الأهلي أو الأهلي المتحد أو البنك" يقصد به البنك الأهلي المتحد (ش.م.ك.ع)

"الخدمة الخليوية أو مزود الخدمة الخليوية" يقصد بها خدمة الإتصال الخليوي عبر الهاتف النقال بواسطة تقنيات GSM/ CDMA/ GPRS/ EDGE أو أي تقنية جامعة أو مستحدثة أخرى في هذا الشأن.

"العميل أو المستخدم" يقصد به العميل أو زبون البنك المصرح له باستعمال الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال التي يوفرها البنك .

"الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال" تعني وسيلة تسمح للعميل بالاستعلام والاطلاع على معلومات حساب) حسابات (التوفير/الحساب الجاري /الودائع الثابتة الخاص) الخاصة به (وإجراء معاملات عليها والاستفادة مما يعلنه البنك من منتجات أو خدمات أخرى تتوفر عبر جهاز الهاتف النقال للعميل في إطار الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال وبواسطتها.

"تطبيق الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال" يقصد به برنامج تطبيق الهاتف النقال الذي يتيح للعميل إجراء معاملات مصرفية عبر الهاتف النقال بمراعاة هذه الشروط والأحكام .تستعمل عبارات" الخدمة المصرفية النقالة"، "الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال" بالترادف لغرض هذا المستند .

"الهاتف النقال" يقصد به الجهاز الهاتفي أو اللوحي النقال بما في ذلك ملحقاته ولوازمه وتجهيزاته المصاحبة الأخرى وبرنامج تطبيق الأعمال المصرفية النقالة .

"المعلومات الشخصية" يقصد بها المعلومات الخاصة **بالمستخدم** المتلقاة لغرض الاستفادة من الخدمة المصرفية النقالة.

"الرسائل النصية القصيرة" يقصد بها خدمة الرسائل النصية القصيرة .

2-سريان الأحكام والشروط:

تشكل هذه الشروط والأحكام عقدا مبرما فيما بين المستخدم والبنك، كما تسري بالإضافة إلى- ودون المساس -بأي شروط وأحكام عامة ذات صلة بأي حساب متعلق بالعميل أو منتج أو خدمة يقدمها البنك) بحسب انطباقها .

3-أهلية الإشتراك في الخدمة :

يكون مؤهلاً للإشتراك في هذه الخدمة كل عميل يحتفظ بحساب توفير أو حساب جاري أو حساب وديعة لأجل مع البنك يديره منفرداً أو مشتركاً مع آخر على أن مشتركاً في الخدمة المصرفية عبر الإنترنت للبنك الأهلي المتحد (ش.م.ك.ع) ويتوجب أن يكون المستخدم قادراً على استخدام الهاتف النقال وملماً بكيفية عمله، كما يتوجب أن يحوز في جميع الأوقات على تطبيق /برنامج الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال اللازم لاستخدام مثل هذه الخدمة، وفي حالة حسابات القاصرين فإن الولي الطبيعي للقاصر هو المؤهل الوحيد للاستفادة من هذه الخدمة .

4-التسجيل:

يتأهل المستخدم للاستفادة من الخدمة فقط في حال كان مستخدماً مسجلاً في خدمة البنك الأهلي المتحد(ش.م.ك.ع) المصرفية عبر الإنترنت.

4-1 يتعهد البنك ببذل قصارى جهوده في سبيل أن يوفر للمستخدم عبر الخدمة المصرفية النقالة تلك الخدمات المقررة من قبل البنك من حين لآخر، كما يحتفظ البنك بالحق في تقرير نوع الخدمات وفئات المستخدمين المتأهلة لأي منها وفقاً لطبيعة حساباتهم والتي قد تختلف من مستخدم لآخر .

4-2 للبنك ووفقاً لمحض تقديره وحده أن يضيف إلى أو يحذف مما يقدمه من خدمات عبر الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال ، وأن يبلغ المستخدم بذلك بأي وسيلة يراها البنك ملائمة .

4-3 تتيح الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال حق الاستعلام والاطلاع على تلك الحسابات التي يحتفظ بها العميل لدى البنك والمرتبطة برقمه الشخصي فقط دون غيرها من الحسابات.

4-4 لا يتحمل البنك أي التزام في شأن دعم جميع إصدارات برمجيات الخدمة المصرفية النقالة .

5- يلتزم العميل بأن يستعمل برنامج الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال للبنك الأهلي المتحد(ش.م.ك.ع) الذي تم تنزيله من متجر برامج التطبيقات على الهاتف النقال وذلك فقط للدخول إلى الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال التي يقدمها البنك . ويكون الدخول إلى الخدمة مقتصرًا عليه شخصياً وذلك باسم التعريف الشخصي المسجل لدى البنك والخاص بالخدمة المصرفية عبر الانترنت /الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال .ويجب ألا يسمح العميل لأي شخص آخر غير مصرح له باستعمال هاتفه النقال أو أن يترك جهازه النقال بعيداً عن رقبته .ويجب عليه ألا يحاول أو يسمح للآخرين بمحاولة الاطلاع على معلومات الحساب المخزنة في الحواسيب الخاصة بالبنك من خلال أية وسيلة غير مشروعة.

6- يفوض العميل البنك تفويضاً صريحاً للقيام بإنجاز المعاملات التي تتم من خلال الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال .ولا يتحمل البنك أي التزام بالتحقق من صحة أي معاملة يتلقاها عبر الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال أو يفهم من ظاهرها أنها قد أرسلت من قبل العميل عن طريق الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال بطريقة أخرى بخلاف وسيلة التحقق من كلمة السر وكلمة السر لمرة واحدة ورموز السر الأخرى التي يرسلها البنك على عناوين البريد الإلكتروني وأرقام الهاتف المسجلة للعملاء .إن ما يعرض على الشاشة في وقت تشغيل الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال هو سجل خاص بتشغيل الخدمة عبر الهاتف النقال ولا يجوز أن يفسر على أنه سجلات البنك للمعاملات ذات الصلة .ويتوجب قبول السجلات الخاصة بالبنك للمعاملات التي تم الاحتفاظ بها من خلال أنظمة الحاسوب أو بأية طريقة أخرى على نحو قاطع وملزم لكافة الأغراض ما لم يبلغ العميل عن اختلاف أو اعتراض خلال خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ استلام كشف الحساب الدوري .وتكون كافة المعاملات التي تنشأ من استخدام الخدمة المصرفية النقالة، في حساب مشترك، ملزمة لجميع أصحاب الحساب المشترك بالتضامن والتكافل.

7- يكون العميل وحده مسئولاً عن صحة وشمول المعلومات التي يقدمها إلى البنك أو يفهم من ظاهرها أنها قدمت من قبله إلى البنك بواسطة أية وسيلة اتصال مثل البريد الإلكتروني أو المراسلات الكتابية .ولا يتحمل البنك أية مسئولية عن العواقب الناجمة عن أي معلومات خاطئة أو منقوصة أو قديمة يتلقاها من العميل، وإذا راود العميل الشك حيال وجود خطأ في المعلومات التي قدمها إلى البنك فينبغي عليه إخطار البنك كتابياً فوراً، و سوف يبذل البنك قصارى جهوده لتصحيح

الخطأ دون تأخير وإبلاغ العميل بذلك، و تكون كل الإصدارات الخاصة بكشوف الحسابات من نسختين وسيتم إعدادها بوسائط الكترونية وسيتم استخراج المعلومات المتاحة فيها من نظام النسخ الاحتياطي الحاسوبي لدى البنك، وفي حين سيخذ البنك كل الإجراءات المناسبة ليكفل صحة البيانات إلا أنه لن يكون مسئولاً عن أي خطأ ناجم عن أسباب خارجة عن سيطرته مثل تلف البيانات أثناء البث.

8-مسئولية المستخدم:

8-1 يوافق العميل ويقر بأن أي دخول من خلال رقم تعريفه الشخصي إلى الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال وأية معاملات صادرة عن الهاتف النقال، سواء قام بها العميل أو لم يقم بها سيتم اعتبارها بأنها قد تمت من قبله، وسوف يكون العميل وحده مسئولاً عن كافة الخسائر، الأضرار، المطالبات، الرسوم، التكاليف والمصاريف التي يتحملها البنك والناجمة عن معاملات غير مصرح بها على حسابات العميل أو عن مخالفة من قبل العميل لهذه الشروط والأحكام أو ساهم أو تسبب فيها تصرفات إهمال من جانبه مثل عدم إخطار البنك في وقت مناسب عن دخول غير مصرح به أو معاملات خاطئة على حساباته في الخدمة المصرفية النقالة.

8-2 يقر العميل بأنه في حال فقدان الهاتف النقال الخاص به أو فقدان كلمات السر أو وقوع أي منهما في أيدي غير أمينة فإن ذلك سيكون عرضة لسوء الاستخدام، ويقر العميل ويوافق ويتعهد بتعويض البنك عن أي سوء استخدام ينجم عن ذلك كما يخلي العميل طرف البنك من أي مسئولية عن أية خسارة قد يتكبدها العميل في مثل هذه الظروف .

9-مسئولية البنك:

لن يكون البنك بأي حال من الأحوال مسئولاً في حالة تعذر توفر الخدمة بالطريقة المرغوبة لأسباب تتعلق بالقوة القاهرة والتي تشمل على سبيل المثال ودون الحصر الكوارث الطبيعية، الفيضانات، الحرائق وغيرها من الكوارث الطبيعية، أو توقيف الحجز القضائي ، أو الأعطال في شبكة الاتصالات أو انقطاع شبكة الانترنت، أو عدم تسليم الرسالة النصية القصيرة، أو خطأ في البرمجيات أو الأجهزة الحاسوبية أو أي سبب آخر خارج عن سيطرة البنك . ولن يكون البنك مسئولاً تحت أي ظرف من الظروف عن أية أضرار أياً كان نوعها سواء كانت تلك الأضرار مباشرة، أو غير مباشرة، أو عرضية، أو تبعية و بغض النظر عما إذا كانت المطالبة أساسها فقدان في الإيرادات، الاستثمار، الإنتاج، السمعة التجارية، الربح، توقف الأعمال، أو أي خسارة أخرى أياً كانت طبيعتها أو صفتها وسواء حدثت للمستخدم أو أي شخص آخر . ولن يكون البنك مسئولاً على الإطلاق عن المصروفات التي يتم تحصيلها من قبل الخدمة الخليوية (CSP) فيما يتعلق بالدخول إلى الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال والمعاملات التي تتم من خلالها.

10-التعويض:

يقر العميل ويوافق ويتعهد بتعويض البنك وإخلاء طرفه من أية أضرار فعلية تلحق بالبنك أو عملائه أو الغير أو من أية مطالبة أو دعوى ترفع من قبل الغير تكون بأية طريقة ناشئة عن معاملات قام بها العميل من خلال الخدمة المصرفية للهواتف النقالة . يقر العميل بأن الخدمة المصرفية النقالة تستخدم الشبكة التي توفرها الخدمة الخليوية (CSP) ولن يعتبر البنك مسئولاً عن أية خسائر أو أضرار يتكبدها العميل بسبب خلل في هذه الشبكة.

11-الإفصاح عن المعلومات الشخصية:

يقر العميل ويوافق على أنه يجوز للبنك أو لمتعهديه أو وكلائه أو الشركات التابعة و/أو المنتسبة له تبادل وحفظ ومعالجة المعلومات الشخصية الخاصة به بصيغة رقمية أو بوسيلة أخرى وذلك لغرض

توفير الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال وكذلك لأغراض التحليل الإحصائي والتصنيف الائتماني، كما يجوز للبنك الإفصاح عن هذه المعلومات لمزودي البنك بالخدمة لغرض تطوير وتحديث الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال، كما قد يكون البنك ملزماً بالإفصاح عن مثل هذه المعلومات إلى الجهات الحكومية أو القضائية أو الرقابية بموجب متطلبات أي قانون معمول به ملزم للبنك أو أي من فروعها وبحسب انطباقها .

12-إنهاء الخدمة المصرفية النقالة:

12-1 يحق للعميل طلب إنهاء الخدمات المصرفية للهاتف النقال في أي وقت بموجب إخطار كتابي لا تقل مدته عن 15 يوماً إلى البنك، ويوافق العميل ويقر بأن يظل مسئولاً عن أية معاملات تتم عبر الحساب (المصرفية الخاضعة للخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال حتى يتم إنهاء الخدمة المصرفية النقالة بشكل تام من طرف البنك.

12-2 يجوز للبنك الرجوع عن تقديم الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال أو تعليقها أو إنهائها في أي وقت فيما سوف يسعى إلى إرسال إخطار مدته 30 يوماً إلى العميل، كما أن إقفال جميع حسابات العميل أو إنهاء الخدمة المصرفية عبر الإنترنت سوف يؤدي تلقائياً إلى إنهاء الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال. وبالمثل يجوز للبنك تعليق أو إنهاء الخدمات المصرفية دون إخطار مسبق إذا خالف العميل هذه الأحكام والشروط أو إذا لاحظ البنك شائبة أخطاء أو سهو أو احتيال متعلقة بحساب العميل أو سجل هويته الشخصية.

13-الشروط والأحكام العامة للحساب

يخضع استعمال خدمات البنك الأهلي المتحد (ش.م.ك.ع) المصرفية عبر الإنترنت، الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال ، وتطبيق الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال وتقديمها من قبل البنك لهذه الشروط والأحكام بالإضافة للشروط والأحكام العامة للبنك التي تسري في شأن الحسابات بوجه عام. وفي حالة نشوء أي تعارض بين هذه الشروط والأحكام والشروط والأحكام العامة للبنك تكون الحجية في التطبيق للشروط والأحكام العامة .

14-الإخطارات:

يجوز للبنك إرسال إخطارات بموجب هذه الشروط والأحكام بصورة إلكترونية إلى صندوق البريد الإلكتروني للعميل - حيث سيعتبر ذلك إخطاراً كتابياً، أو برسالة خطية تسلم باليد، أو عن طريق إرسالها بالبريد إلى آخر عنوان مسجل للعميل ، وفي حالة الإخطارات المرسلة للبنك ، ترسل إلى مقره الرئيسي المسجل. على الموقع الرسمي للبنك ، إضافة إلى ذلك، يجوز للبنك نشر إخطارات ذات طبيعة عامة تكون سارية على كافة مستخدمي الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك، ويكون لهذه الإخطارات العامة ذات حجية الإخطار الذي يبلغ إلى العميل شخصياً .

15-القانون المعمول به:

تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقاً للقوانين السارية في دولة الكويت ودون الإخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية وعليه يقر المستخدم بالإختصاص القضائي غير الحصري لمحاكم دولة الكويت فيما يتعلق بها.